

يتكون المجلس من رئيس ومائة وخمسين عضواً وعضوة، يتولى الملك اختيارهم بعد إجراء مشاورات مع عدد من المستشارين والمقربين وتلقي ترشيحات واقتراحات من عدد من الجهات والأشخاص، وتعكس تشكيلة المجلس تركيبة المجتمع السعودي المهنية والفكرية والأسرية والقبلية والمناطقية وبناء على ذلك يضم المجلس في عضويته الأستاذ الجامعي، والطبيب والمهندس والكاتب والمفكر، ورجل الأعمال والدبلوماسي والعسكري المتقاعد والمختص في العلوم الشرعية والقانونية وغيرهم من أصحاب الفكر والمهن والتخصصات. كما يضم في تشكيلته - كذلك - ممثلين عن الأسر والقبائل والمناطق أما من حيث مستوى التأهيل العلمي فالافت للنظر أن غالبية أعضائه من حملة شهادة الدكتوراه من داخل وخارج المملكة مما يعكس ارتفاع نسبة التعليم العالي في المملكة في العقود الأخيرة نتيجة التوسع في التعليم الجامعي والعالي في داخل المملكة والابتعاث للخارج. بدأ المجلس دورته الأولى (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م) برئيس وستين عضواً، ثم بدأت زيادة أعضائه بواقع ثلاثين عضواً ابتداء من الدورة الثانية (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م). حتى أصبح منذ دورته الخامسة (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م) بتشكيلته الحالية). ويعود سبب هذه الزيادة لمواجهة حجم العمل والمسؤولية الملقة على عاتق أعضائه، والتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صناعة القرار. وقد تضمنت تشكيلة المجلس في دورته السادسة (١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م) مشاركة المرأة بواقع ٢٠٪ من عدد الأعضاء ليصل عددهم (٢٠) عضوه وقد يرتفع عددهم في الدورات القادمة تمهيداً مع زيادة عدد الأعضاء لأن نسبة زيادة عدد العضوات مقرون بالنسبة المئوية (٢٠) من المجموع الكلي لعدد الأعضاء. كما تضمن الأمر الملكي مشاركة المرأة في عضوية لجان المجلس، وتمتعها بكافة الحقوق والواجبات التي نص عليها النظام ولوائحها ("). فإنه يراعى عند تكوين المجلس الجديد اختيار أعضاء لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس السابق، وهو إجراء دستوري تنتهجه العديد من الدول والنظم السياسية - بصفة دورية - أثناء إعادة أعضاء . تشكيل مجالسها البرلمانية وبهذه الطريقة يكون المجلس قد انتهج في تركيبته مبدأ الاستمرارية والتجديد. فالأعضاء الباقون الذين اكتسبوا خبرة عملية خلال الدورة أو الدورات السابقة ستساعد المجلس على الاستمرار في أداء عمله،